اتفاقية الماء

حوض الحوز-مجاط

الإعلان الجهوي لمراكش
حول الماء

TOUS porteurs d'eau

المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

وكالة الحوض المائي لتانسيفت
Agence de Bassin Hydraulique du Tensift

جهة مراكش أسفي
Région Marrakech Safi

الإعلان الجهوي لمراكش حول الماء

أفق 2030 من أجل تدبير جماعي ومستدام للموارد المائية

في هذا اليوم 09 يناير 2018 بمراكش، نحن، المجتمعون بمتحف محمد السادس لحضارة المغرب للماء، من سلطات حكومية وجهوية ومنتخبين وممثلي القطاعات المعنية ومستعملي الماء، نؤكد إقرارنا بالوضعية الحرجة التي توجد عليها الموارد المائية **بحوض الحوز – مجاط**، ونعلن عن انتهاء عملية بلورة مشروع **اتفاقية الماء** بهذه المنطقة للعشر سنوات المقبلة، وبعد الموافقة على هذه الاتفاقية والتوقيع عليها من طرف السلطات الحكومية المعنية، والسلطات الولائية ومجلس الجهة والغرفة الفلاحية، نعلن أننا سنساهم في العمل على تصحيح هذه الوضعية وتسخير كل الجهود المتوفرة لتحسين تدبير المخزون المائي وضمان تنمية سوسيو اقتصادية مستدامة لجهتنا ولمستقبل الأجيال القادمة.

وضعية موارد مائية مقلقة

عجز في الحصيلة الحالية للموارد المائية

يتأثر النمو السوسيو اقتصادي بمحدودية المخزون المائي للمنطقة، حيث يعرف هذا الأخير عجزا مزمنا وفي تزايد مستمر بسبب ارتفاع الطلب على الماء وتعاقب فترات الجفاف التي تقل فيها التساقطات (أمطار وثلوج) والسيول. وأمام نقص المياه السطحية، يتم تدارك الخصاص باللجوء إلى المياه الجوفية متجاوزين بذلك الاحتياطي المتجدد. وقد تكبدت الفرشة المائية للحوز – مجاط خلال الفترة المرجعية 2002 – 2010 استنزافا متواصلا بمعدل 111 مليون متر مكعب في السنة.

تزايد العجز في المستقبل

أبانت السيناريوهات الاستشرافية للحالة المستقبلية للموارد المائية مقارنة مع الطلب على الماء على تفاقم العجز الحالي للحصيلة المائية، نتيجة الآثار السلبية للتغيرات المناخية على الواردات وكذا الحاجيات المائية المتزايدة. وهكذا سيتضاعف معدل العجز (111 م.م^3/السنة) المسجل خلال الفترة المرجعية 2002–2010 ليصل إلى 241 في أفق 2020 ثم إلى 297 في أفق 2030.

انعكاسات لا تخدم التنمية المستدامة

إن الاستمرار في هذه الوضعية وعدم اتخاذ أي إجراء ستكون له تداعيات وخيمة، حيث أن الحالة المتوقعة لموارد المياه ستشكل عائقا كبيرا للتنمية السوسيو اقتصادية المستدامة، إذ سيؤدي تدني المخزون المائي إلى التخلي عن بعض الأنشطة الاقتصادية خاصة الفلاحية بسبب نضوب مصادر الماء بالمناطق الأكثر استغلالا، وستواجه مجموعة من الجماعات الترابية صعوبات في تأمين مياه الشرب لساكنتها، كما ستصبح تكاليف ضخ المياه الجوفية، إن وجدت، صعبة المنال بالنسبة للفلاحة المعيشية وعائقا كبيرا حتى لمردودية الضيعات الكبرى والعصرية.

بالإضافة إلى المخاطر المرتبطة بالاستغلال المفرط للموارد المائية الجوفية، هناك مخاطر مرتبطة بتدهور جودتها بسبب التلوث الناتج عن النفايات الصلبة والسائلة الصادرة عن مختلف القطاعات الإنتاجية، مما يؤدي إلى تزايد النقص في الموارد المائية المتاحة الصالحة للتعبئة والاستعمال.

واجبنا: العمل جميعا ومن الآن

أمام هذه الوضعية حيث ندرة الماء في تزايد، أصبح من الضروري ومن الواجب علينا جميعا، ومن الآن، أن نغير سلوكنا اتجاه الماء، وأن نحمل على عاتقنا مسؤولية تعزيز المكتسبات وتكثيف الجهود على جميع المستويات، من أجل القيام بالعمليات الضرورية لتحسين الحالة الراهنة للموارد المائية والعمل على ترشيد استعمالاتها وتثمينها.

إن إعلان مراكش للماء هذا، جاء تتويجا لثلاث سنوات من العمل التشاركي الدؤوب، تم من خلاله بلورة مخطط عمل تشاوري متكامل ومشترك، يتضمن 33 عملية لتحسين الحالة الراهنة والمستقبلية للموارد المائية بالمنطقة يتم انجازها في أفق 2030.

واجتماعنا هذا اليوم، يؤكد انخراطنا التام ومشاركتنا الفعالة في إعداد مخطط العمل والذي نذكر فيما يلي بأهم محاوره:

I- الحد من كمية المياه المستخرجة

يعتبر الحد من الاستعمال المفرط وغير المعقلن للموارد المائية، وخاصة الجوفية، أساسيا لحماية الفرشة المائية التي تمثل مخزونا استراتيجيا لنا وللأجيال القادمة. وفي هذا الإطار نشير إلى ضرورة الإجراءات التالية:

الإجراء1 العمل على تعبئة موارد مائية سطحية جديدة وتخصيصها لتخفيف الضغط عن الفرشة المائية للحوز– مجاط ولتلبية الحاجيات من مياه السقي بالمدارات السقوية الكبرى.

الإجراء2 تشجيع التدبير المندمج والجماعي للمياه السطحية والجوفية على مستوى الدوائر السقوية المجهزة بشبكات السقي الموضعي.

الإجراء3 فرض وضع العدادات على نقط استغلال الفرشة المائية.

الإجراء4 إلزام شركات إنجاز الاثقاب والآبار بالإدلاء بتصريح قبل الشروع في أشغال الحفر أو جلب المياه الجوفية.

الإجراء5 مراقبة استغلال المياه لمختلف الاستعمالات بحوض الحوز– مجاط من أجل الحفاظ على الفرشة المائية

II- المحافظة على جودة الموارد المائية

المحور الثاني يهم المحافظة على جودة الموارد المائية من خلال تعزيز معالجة المياه العادمة المنزلية والصناعية وضبط استعمال الأسمدة والمبيدات الفلاحية، وهذا الغرض نؤكد على ضرورة ما يلي:

الإجراء1 خلق مدارات الحماية حول نقاط جلب الماء الشروب.

الإجراء2 بناء محطات معالجة سوائل الوحدات الصناعية.

الإجراء3 وضع شبكة لتتبع نفايات الوحدات الصناعية على مستوى المجال الحضري والشبه حضري لمراكش.

الإجراء4 بناء محطة لمعالجة مادة الكروم للوحدات الشبه الصناعية للجلد لمدينة مراكش.

الإجراء5 معالجة مادة المرج الناتجة عن معاصر الزيتون.

الإجراء6 وضع برامج تحسيسية لترشيد استعمال الأسمدة والمبيدات على مستوى الضيعات الفلاحية

الإجراء7 إنجاز مشاريع التطهير السائل ومعالجة المياه العادمة وإعادة استعمالها للتجمعات القروية التي تتعدى ساكنتها 2500 نسمة.

III- استعمال الموارد المائية البديلة

إن النسبة الحالية لتثمين واستعمال الموارد المائية البديلة بالحوض لا ترقى إلى المستوى المطلوب لذلك، وجب الاهتمام أكثر بهذه الموارد من أجل تخفيف الضغط على الموارد المائية السطحية والجوفية.ولبلوغ هذا الهدف يجب القيام بالإجراءات التالية:

الإجراء1 إنجاز مشاريع لإعادة استعمال المياه العادمة المعالجة على مستوى المحطات الموجودة أو التي في طور الإنجاز في المراكز الكبرى.

الإجراء2 الرفع من نسبة استعمال المياه العادمة المعالجة على مستوى مدينة مراكش

الإجراء3 وضع الآليات والميكانزمات الضرورية من أجل تطبيق الممارسات الجيدة لتدبير مياه الأمطار.

الإجراء4 إنجاز مشاريع لتجميع واستعمال مياه الأمطار في المجال الحضري.

الإجراء5 وضع مشاريع لتجميع ومعالجة مياه الأمطار في المجال القروي.

الإجراء6 تقييم ودراسة الإمكانيات الجديدة لتغذية الفرشة المائية.

IV- اقتصاد وتثمين الموارد المائية

يجب أن يتلاءم استعمال الماء من طرف كل القطاعات مع الوضعية المناخية للجهة ومع كميات المياه المتوفرة في الحوض، من أجل عكس المنحى الحالي للفرق بين الموارد والحاجيات من الماء. إن اقتصاد وتثمين الموارد المائية يعتبر ركيزة أساسية لضمان تنمية مستدامة، ونؤكد هنا على ضرورة ما يلي:

الإجراء1 تحسيس الفلاحين وجمعيات مستعملي مياه السقي حول ضرورة اعتماد نظم الري المقتصدة للماء.

الإجراء2 تشجيع وضع نظم لإدارة وتوجيه مياه السقي.

الإجراء3 تحسين مردودية شبكات السقي وفعاليتها على مستوى الضيعة الفلاحية.

الإجراء4 تحسين مردودية شبكات توزيع الماء الصالح للشرب وصيانتها على مستوى المراكز الكبرى لحوض الحوز–مجاط بهدف الوصول إلى مردودية 75% في أفق 2020.

الإجراء5 تشجيع استعمال تجهيزات مقتصدة للماء (صنابير، أجهزة ضبط الضغط...) على مستوى الاستعمالات المنزلية والمؤسسات العمومية والمركبات السياحية.

V- تهيئة الأحواض المائية وتكييفها مع التغيرات المناخية

تعتبر تهيئة عالية الأحواض المائية من العمليات الضرورية لأجل تفادي ضياع الموارد المائية القابلة للتعبئة الناتج عن توحل السدود وكذلك للحد من قوة الفيضانات. ونركز هنا على أهمية التدابير التالية:

الإجراء1 القيام بتهيئة أعالي الأحواض المائية.

الإجراء2 تقوية أنظمة تدبير الفيضانات.

الإجراء3 وضع مخططات لتدبير ندرة المياه.

VI- وضع نظام حكامة مبني على التشاور والتبادل وإدماج جميع الأطراف المعنية

يجب أن يتيح الإطار التنظيمي والقانوني التكامل بين القطاعات والمشاركة المسؤولة والفعالة لجميع الأطراف المعنية من أجل تدبير مندمج وتنمية مستدامة للموارد المائية .وفي هذا الصدد نشدد على ضرورة ما يلي:

الإجراء1 خلق هيئات وهياكل الحكامة من أجل تفعيل مخطط عمل اتفاقية الماء لحوض الحوز – مجاط.

الإجراء2 تعزيز قدرات شركاء وكالة الحوض المائي لتانسيفت لتنفيذ اتفاقية الماء.

الإجراء3 وضع برنامج للتربية والتحسيس حول الماء لفائدة الأجيال القادمة.

الإجراء4 إعداد وتنفيذ استراتيجية تواصل حول اتفاقية الماء.

الإجراء5 وضع نظام معلوماتي مندمج لتبادل المعطيات والمعلومات المتعلقة بالماء.

الإجراء6 إنشاء صندوق لتنمية عالية الأحواض المائية في إطار التضامن بين العالية والسافلة.

كلنا معنيون بالماء

هذا الإعلان، المتضمن لمجموعة من الإجراءات التي تم الاتفاق عليها في إطار تشاوري وتشاركي، يترجم رؤيتنا المشتركة وإرادتنا الجماعية للعمل، ولتعزيز مجهوداتنا من أجي بلوغ الهدف المنشود: تحسين وضعية مواردنا المائية.

نحن ,موقعو هذا الإعلان :

- نؤكد مصادقتنا وانخراطنا في هذا الإعلان؛
- نلتمس الدعم الحكومي اللازم من أجل إدماج الإجراءات المقررة في هذا الإعلان في المخططات القطاعية، وتوفير الوسائل البشرية والمالية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات بحلول عام 2030 ،وكذا دعم الأطراف المعنية (المشرفين على العمليات والأطراف الشريكة)من خلال وضع اتفاقيات خاصة أو عقود تدبير تشاركية، من أجل أجرأة مخطط عمل اتفاقية الماء على المستوى الترابي أو الموضوعاتي المناسب.

TOUS porteurs d'eau

الهيئات الموقعة على" الإعلان الجهوي لمراكش حول الماء" بتاريخ 09 يناير 2018

- كتابة الدولة لدى وزير التجهيز والنقل واللوجستيك والماء المكلفة بالماء
- ولاية جهة مراكش – آسفي
- مجلس جهة مراكش – آسفي
- الغرفة الفلاحية لجهة مراكش – آسفي
- وكالة الحوض المائي لتانسيفت
- وكالة الحوض المائي لأم الربيع
- مجلس عمالة مركش
- المجلس الإقليمي لشيشاوة
- المجلس الإقليمي لقلعة السراغنة
- المجلس الإقليمي للرحامنة
- المديرية الجهوية للفلاحة
- المديرية ال جهوية للمياه والغابات ومحاربة التصحر للأطلس الكبير
- المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب –قطاع الماء–
- الوكالة المستقلة لتوزيع الماء والكهرباء بمراكش
- الأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين
- المندوبية الجهوية للصناعة والاستثمار والتجارة والاقتصاد الرقمي
- المندوبية الجهوية للصناعة التقليدية
- غرفة التجارة والصناعة والخدمات لمراكش
- المجلس الجهوي للسياحة
- المندوبية الجهوية للسياحة
- المديرية الجهوية للتنمية المستدامة
- المندوبية الجهوية للصحة
- المديرية الجهوية المندوبية السامية للتخطيط
- المديرية الجهوية للتجهيز والنقل واللوجستيك والماء
- المفتشية الجهوية للتعمير واعداد التراب
- الوكالة الحضرية لمراكش
- المندوبية الجهوية للأوقاف والشؤون الاسلامية
- جامعة القاضي عياض
- المركز الوطني للدراسات والأبحاث حول الماء والطاقة
- المختبر الدولي المختلط – كلية العلوم السملالية
- جمعية مبادرات جامعة القاضي عياض –مراكش
- المركز الجهوي للاستثمار
- الكنفدرالية العامة للمقاولات بالمغرب
- شركة العمران
- جمعية الصناعة الفندقية
- جمعية مدرسي علوم الحياة والأرض
- التحالف المغربي من أجل المناخ والتنمية المستدامة
- مركز التنمية الجهوية لتانسيفت
- جمعيات مستعملي مياه السقي الكبير